**المقدمة**

**إن تقرير مراقب الدولة السنوي 67(أ)** المطروح على طاولة الكنيست هو الجزء الأول من كشف مراقب الدولة السنوي لنتائج مراقبة أجهزة الدولة وهيئاتها للعام 2016. وتتناول المراقبة في هذا التقرير أساساً مجالات الاقتصاد والبنية التحتية، حيث يؤثر هذان المجالات إلى حد كبير على حياة سكان الدولة اليومية وعلى إنماء الاقتصاد في السنوات القادمة. يعكس هذا التقرير مبادئ المراقبة التي تم اعتمادها في مكتب مراقب الدولة: مراقبة في وقت قياسي ونشر أسماء وتحميل المسؤولية الشخصية ومتابعة إصلاح العيوب والشوائب. هذه السياسة إلى جانب العمل الحثيث الذي يحرص عليه موظفو مكتب مراقب الدولة تساعد في إنجاز إجراءات المراقبة والاختبار بطريقة جذرية واحترافية ونزيهة وتتيح نشر تقارير مراقبة واضحة ومفيدة وسديدة، يتيسر فهمها وتطبيق استنتاجاتها في طيف واسع من الأعمال والأحداث.

1. تتطرق فصول واسعة من التقرير إلى قضية مكافحة حوادث الطرق، حيث باتت حوادث الطرق آفة متفشية في البلاد والعديد من السلطات تعمل على معالجة هذه الظاهرة من عدة جوانب. منذ قيام الدولة وحتى الآن لقي ما يزيد عن 32,000 شخصاً مصرعهم في حوادث طرق. وفي عام 2015 حصدت حوادث الطرق في البلاد أرواح 356 شخصاً وهناك ارتفاع في أعداد ضحايا حوادث الطرق كذلك في عام 2016. وأثناء المراقبة والتدقيق التي نُشرت نتائجها في هذا التقرير تم مراجعة أعمال السلطة الوطنية للأمان على الطرق وأعمال هيئات أخرى تدعمها السلطة من خلال تمويل نشاطاتها في مجال محاربة حوادث الطرق، كما وتم التدقيق في أعمال دائرة الترخيص في وزارة المواصلات والأنشطة المتبعة لتدريب السائقين.

وتبين من المراقبة والتدقيق أن هناك عيوب كثيرة في عمل وزارة المواصلات وسلطة الأمان على الطرق. فالسلطة بحد ذاتها لم تتحول إلى طرف رائد في قيادة النضال المتواصل لمنع حوادث الطرق، وذلك بسبب أطراف عديدة ومن جملتها أطراف خارجية، غير أن هناك أيضاً عيوب كثيرة ومختلفة في أدائها. وقد تم الكشف عن تقصير كبير في نشاطات تقليص المخاطر على الطرق وتقصير في العناية ببؤر الخطورة المركزية وفي مجال تدريب السائقين وإعدادهم. فإعداد السائقين بطريقة احترافية يجب أن يبدأ من التربية المسؤولة في البيت ويتواصل في المدرسة وينتهي بالتدريبات الاحترافية التي تُكسب السائق مهارات السياقة الصحيحة والآمنة. والعيوب التي تم كشفها تدل على قلة الاهتمام بموضوع تدريب السائقين وتشير إلى حاجة ملحة للدفع بهذا الاتجاه وباتجاه مسألة الأمان على الطرق بشكل عام على سلم أولويات إدارة وزارة المواصلات. محاربة حوادث الطرق هي مسيرة متواصلة تستدعي القيام بأعمال مشتركة لتحسين البني التحتية وتطبيق القانون والتربية والإعلام. إن العمل الذكي والمدروس على استخلاص العِبَر وإصلاح العيوب يساعد على تقليل أعداد المصابين والقتلى. أدعو الحكومة إلى وضع مسألة مكافحة حوادث الطرق في مرتبة عالية على رأس سلم أولوياتها.

1. إن أهمية حماية حياة البشر لا تقلل من أهمية حماية كرامة الإنسان. أولي أهمية كبيرة لراحة الناجين من المحرقة النازية، بل ووضعت نصب أعيني العمل على جميع الأصعدة لتحسين الاهتمام بهذه الشريحة السكانية. وكما في التقارير السابقة، يتناول هذا التقرير أحد أوجه هذه القضية – في الفصل الذي يستعرض ما تقوم به الدولة من أعمال للعثور على أملاك ضحايا المحرقة واستعادتها. ومع أن من واجب الدولة أن تكون مثالاً يحتذى به في هذا السياق وأن تترأس العناية باستعادة الممتلكات، إلا أن التقرير يشير إلى مماطلة وعيوب في البحث عن الممتلكات واستعادتها، وهي عيوب تضر بجهاز دعم ومساندة الناجين من المحرقة. يتعين على المؤسسات المؤتمنة على البحث عن الممتلكات واستعادتها أن تعمل بسرعة أكبر وبتصميم أكبر لأجل تقديم المساعدات للناجين من المحرقة ولورثتهم وتسريع العناية بممتلكات الناجين من المحرقة النازية لكي يظهر وينطبق العدل التاريخي الذي سعت إليه الدولة. ينبغي العمل بهذا الاتجاه على وجه السرعة لأن جيل الناجين من المحرقة يتناقص يوماً بعد يوم.
2. يقوم مكتب مراقب الدولة بمراقبة موازنة الدولة بشكل ثابت، ويشمل هذا التقرير نتائج تدقيق ميزانية وزارة التربية والتعليم وميزانية وزارة المواصلات.

التربية هي أحد أهم المركبات لضمان متانة المجتمع الإسرائيلي وحفظ طبيعة الدولة الديمقراطية. إن الميزانية المُستثمرة في وزارة التربية والتعليم من أكبر الميزانيات الحكومية. لكن حجم الاستثمار القومي في التربية ليس كاملاً ولا يشمل كامل الموارد التي يحولها القطاع العام ككل إلى جهاز التربية والتعليم. وتنعكس أضرار هذا الأمر على عدة أصعدة، ومنها اتخاذ القرارات في مجال تقليص الفجوات والتقسيم التفاضلي للميزانيات لصالح الطبقات المستضعفة بطريقة تتيح تكافؤ الفرص لكافة التلاميذ في إسرائيل. إن تربية أطفال إسرائيل هي أحد التحديات الهامة والمركزية التي تواجهها الدولة، ولهذا فعلى عاتق الحكومة واجب العمل على استنفاذ جميع الموارد المُخصصة للجهاز التربوي بطريقة مُثلى من خلال الحرص على المراقبة المتواصلة لاستغلال الميزانية وتحقيق غايات الحكومة في مجالات التربية والمساواة الاجتماعية. يتعين على الحكومة أن تتخذ كافة الخطوات اللازمة لتقليص الفجوات بين مستوى تحصيل الجهاز التربوي وبين أجهزة التربية المتطورة في العالم. ولهذا الغرض ينبغي لها التحقق من أن الاستثمار المتزايد في التربية سيؤدي إلى تحسن ملحوظ ونتائج تربوية تتوافق مع الغايات التي حددتها.

من المفترض أن تعكس ميزانية وزارة المواصلات سياسة الوزارة وأن تُستخدم كأداة إدارية أساسية لتحقيق غايات الوزارة. وتبين من المراقبة أن طريقة إدارة الميزانية تخطئ غايتها. والفصل الذي يتناول هذه المسألة يشير إلى عيوب في تخطيط المشاريع التي تمولها وزارة المواصلات وعيوب في الاستعدادات لتنفيذها. ميزانية الوزارة لا تعكس خطة العمل الوزارية. وقد تم اكتشاف تباينات كثيرة بين تخطيط الميزانية والتطبيق على أرض الواقع. سياسة الوزارة المُعلنة منذ سنوات تقضي بواجب العناية بمشاكل المواصلات من خلال تحسين المواصلات العامة على حساب استخدام السيارات الخاصة. أما على الصعيد العملي فإن وتيرة التقدم في تطبيق مشاريع التطوير في هذا المجال لا زالت بطيئة ومستوى الخدمات لا يفي بالاحتياجات. فقد ظل حجم استخدام المواصلات العامة صغيراً بينما ازداد حجم استخدام السيارات الخاصة ومشكلة الازدحام في الشوارع تتفاقم مع الوقت. يتعين على الحكومة والهيئات المنبثقة عنها العمل على تحسين عملية تخصيص الميزانيات وأن تعكس بشكل واضح تقسيم الميزانيات بما يتوافق مع أهداف الحكومة المحددة في مجال المواصلات.

1. إن الغاية الأولى من تطوير البني التحتية القومية هي خدمة مواطني الدولة وضمان تحسن جودة حياتهم من خلال تحسين الخدمات وزيادة الرخاء الاقتصادي الناجم عن تلك البني التحتية. وفي هذا التقرير هناك فصول تتناول شبكة توزيع الغاز الطبيعي ومسألة الطيران والبني التحتية للنفط والطاقة. المُكتشفات في تلك الفصول تدل على وجود عوائق بيروقراطية أمام دفع مشاريع هامة في تلك المجالات إلى الأمام، ويتعين على الوزارات الحكومية أن تزيد من مشاركتها في إجراءات إزالة تلك العوائق. وكما قلت سابقاً منذ بداية ولايتي فإن كثرة العوائق تشكل ارضية خصبة لنمو الفساد في الأجهزة العامة. وعليه فإن إزالة المعوقات ليست مجرد خطوة أخرى تلزم لأجل تحسين الخدمات التي يتلقاها المواطن، إنما هي خطوة لا بد منها على طريق النضال من أجل النزاهة والقضاء على مظاهر الفساد في الأجهزة العامة.

وفي مجال التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لأجل بناء وصيانة البني التحتية للمواصلات تم العثور على عيوب في تعاقدات الدولة مع شركات القطاع الخاص وعيوب في مراقبة مستوى الخدمات والأسعار وكذلك في مجال الجباية.

1. كما وتتناول بعض الفصول من هذا التقرير سلطة الضرائب في إسرائيل: الضريبة على دخل سكان إسرائيل خارج البلاد؛ مراقبة تصدير البضائع؛ المخططات الضريبية ومشروع إنشاء منظومة للتجارة الدولية في سلطة الضرائب. إن تطبيق نظام الضريبة في إسرائيل يتوقف كذلك على قدرة سلطة الضرائب على التعامل مع أنشطة الأعمال المتزايدة في الدولة. يبدو أن هناك فجوات في جهوزية وقدرة سلطة الضرائب على جباية الضريبة الحقيقية وتطبيق نظام الضريبة في إسرائيل بطريقة مفيدة. إن دفع الضريبة هو واجب يقع على كافة المواطنين ومن الضروري العمل على جباية الضريبة بطريقة سوية، بل وهناك واجب حكومي للعمل بهذه الطريقة. يتعين على سلطة الضرائب العمل دون تأخير على إصلاح العيوب التي يكشفها هذا التقرير، ومن جملتها العمل على تحسين انظمتها وأجهزتها المُحَوْسَبة لأجل توسيع قاعدة الضريبة بطريقة عادلة ومتساوية لكافة مواطني الدولة.
2. المستهلكون من الشرائح السكانية المستضعفة مثل المهاجرين الجدد والمسنين والقاصرين هم أول من يحتاجون إلى منظومات لحماية حقوقهم كمستهلكين. ورغم ان دولة إسرائيل قد أنشأت هيئات خاصة لهذا الغرض- سلطة حماية المستهلك والتجارة النزيهة ومجلس الاستهلاك الإسرائيلي – إلا ان مُكتشفات التقرير تدل على أن هناك الكثير مما ينبغي عمله بهذا الخصوص. هناك مجال لأن تعمل وزارة الاقتصاد على زيادة التنسيق بين الهيئات العاملة في هذا المجال وأن تعمل على استنفاذ اعمال تلك الهيئات في سبيل تحسين مكانة المستهلك وحفظ حقوقه.
3. وصلت إلى مكتب مراقب الدولة وإلى هيئات أخرى العديد من الشكاوى التي يُستدل منها أن هناك حاجة للنظر في عناية شركة بريد إسرائيل بالبريد الدولي، وهي خدمة في غاية الأهمية بالنسبة للمواطنين ورجال الأعمال، وفي هذا العصر التكنولوجي أصبحت هذه الخدمة واحدة من الخدمات المركزية التي تقدمها شركة بريد إسرائيل في مجال الخدمات البريدية. يستعرض الفصل الذي يعنى بهذا الموضوع عيوب كبيرة في طريقة عناية شركة البريد بخدمات البريد الدولي. والوضع في هذا المجال غير مريح إلى حد كبير وهناك حاجة للاستعداد بشكل لائق لإجراء تحسين جذري للخدمات التي يتلقاها المواطنون ورجال الأعمال في الدولة.
4. وهناك موضوع هام آخر يتناوله هذا التقرير، ألا وهو الحاجة إلى تطبيق انظمة الإدارة السليمة كما انعكس هذا الأمر في هيئتين حكوميتين – سلطة المطارات ومعهد المواصفات. في سلطة المطارات تم اكتشاف تجاوزات في عملية تعيين كبار الموظفين، حيث تم تعيينهم دون طرح مناقصات ومن خلال التعدي على مبادئ تكافؤ الفرص والمنافسة النزيهة. أما في معهد المواصفات فإن المُكتشفات تشير إلى اختلال عمل الطبقة الإدارية والمؤتمنين على المؤسسة في أمور تتعلق بالإدارة السليمة. بعض التجاوزات التي يتناولها التقرير تفيد بأن التسويات الإدارية والقانونية التي تنطبق على شركات المساهمة العامة هي تسويات منقوصة وهناك ضرورة للدفع باتجاه تسوية تشمل التفتيش على شركات المساهمة العامة.
5. يزداد اعتماد العديد من المؤسسات على الأجهزة المُحَوْسَبة، والأحداث التي تقع في فضاء السايبر (الإنترنت) العالمي تشير إلى ارتفاع حاد في التهديدات المترتبة عن فضاء السايبر سواء من حيث عدد الهجمات المتوقعة أو من حيث تعقيدها. ومع ذلك فإن مُكتشفات التقرير تفيد بأن استعداد الدولة وجهوزيتها لحماية فضاء السايبر المدني غير كافية على ضوء حجم التهديد الذي يتعرض له هذا الفضاء، باستثناء قلة قليلة من المجالات والقطاعات مثل الهيئات السيادية الحسّاسة. تنظيم المسؤولية عن العناية بفضاء السايبر وتنظيم التعاون بين الهيئات العاملة في فضاء السايبر هي عمليات مركبة وحسّاسة ولها أبعاد عملية ومالية وتكنولوجية وقضائية. غاية هذا التقرير هي وضع الموضوع على مسار التنفيذ الأمثل لأجل تقديم المهام المطلوبة في مجال الاستعداد لحماية فضاء الإنترنت.
6. يشمل هذا التقرير فصولاُ تتناول البلدة القديمة في القدس والمتنزه الوطني المحيط بأسوار القدس. وفي هذان المحيطان تتواجد مواقع ذات أهمية قومية ودينية وفكرية وتاريخية وأثرية وثقافية. هناك أهمية كبيرة لأدارتها بطريقة مدروسة وحكيمة، وتنظيم التنسيق بين مختلف الأطراف العاملة في المنطقة. يعنى الفصل الأول بإدارة وتشغيل المواقع السياحية في محيط البلدة القديمة في القدس ويشير إلى شوائب بخصوص تسجيل الحقوق على الأراضي في "عير دافيد" المشمولة في المتنزه القومي المحيط بأسوار القدس وبخصوص مراقبة سلطة الطبيعة والحدائق للأعمال التي تتم في المتنزه القومي المحيط بأسوار القدس وفي المتنزه القومي في عيمك تسوريم. ويعنى التقرير الثاني بالشركة التي تأسست عام 1969 بهدف ترميم الحي اليهودي في البلدة القديمة وتطويره كموقع قومي وديني وتاريخي وثقافي. تبين أن الشركة لا تعمل بما فيه الكفاية لتحقيق تلك الغاية واكتشفت عيوب وتجاوزات في طريقة عملها في إدارة مشاريع ومواقع في الحي اليهودي.
7. يشمل التقرير أيضاً عدداً من الفصول التي تتناول الجهاز الأمني: الاستعدادات في الجيش لمنع الحرائق وإخمادها، الفرز والتجنيد للجيش، تحديث طريقة دفع معاشات التشجيع في وزارة الأمن ومتابعة تطبيق قرارات مجلس الإدارة والإدارة في الصناعات الجوية.

تُقاس الديمقراطية بعدة أمور ومن جملتها العمل السلطوي السوي تجاه كافة مواطني الدولة التي تسترشد بمبادئ الأخلاق وكرامة الإنسان والاستقامة. يجب أن تكون مؤسسات الحكم رأس الحربة والمؤشر الأول في كل ما يخص العمل السليم والمفيد بالتوافق مع القانون. من واجب الهيئات التي خضعت للمراقبة أن تعمل بسرعة وبنجاعة على إصلاح العيوب التي وردت في هذا التقرير مع التشديد على ضرورة محاربة حوادث الطرق والعناية بالناجين من المحرقة النازية في سبيل الارتقاء بالخدمات العامة في إسرائيل.

 

 **يوسف حاييم شفيرا, قاض (متقاعد)**

 مراقب الدولة

 ومندوب شكاوى الجمهور

القدس، تشرين ثاني 2016